أهمية دور الأجهزة الرقابية في تعزيز ودعم تنفيذ الإصلاحات المالية والاقتصادية والحفاظ على الموارد:

مقدمة:

تعد الأجهزة الرقابية أحد أهم الركائز الأساسية التي يتم الاستناد إليها من قبل مختلف الدول في تعزيز قيم النزاهة وإرساء مبادئ الشفافية في المعاملات الاقتصادية والمالية والإدارية وبما يكفل تحقيق الإدارة الرشيدة لأموال وموارد وممتلكات الدولة والاستخدام الأمثل لها .

وينبغي التأكيد أن الإصلاحات الاقتصادية التي تسعى إليها الدول والحكومات مرهون نجاحها بتوفر منظومة رقابية فعالة تعمل على متابعة تنفيذ السياسات الاقتصادية والتأكد من سلامة كافة الإجراءات والمعاملات المالية والكشف عن المخالفات المالية والإدارية في الوقت المناسب وتقديم التوصيات والمعالجات لتقويم أية مظاهر خلل في أداء مختلف الجهات الخاضعة لرقابة الأجهزة الرقابية...، فالرقابة التي تمارسها الأجهزة الرقابية تهدف في الأساس للمساهمة في تطوير أداء الوحدات الإدارية والاقتصادية والرفع من مستوى الأداء .

وارتباطاً بما تم الإشارة إليه في هذا الاستهلال تتناول ورقة العمل هذه الأدوار والمسؤليات التي تضطلع فيها الأجهزة الرقابية في دعم الإصلاحات المالية والاقتصادية وصولاً إلى تحقيق أهدافها في التعافي الاقتصادي والحد من التضخم وتعزيز قيمة العملة الوطنية لما لذلك من أثر على الحياة المعيشية وتحسن الخدمات .

وتهدف الورقة إلى التعريف بآليات عمل الأجهزة الرقابية ومهامها واختصاصها وأهدافها طبقاً للقانون وإبراز التحديات التي تواجه هذه الأجهزة الرقابية عند القيام بمهامها المحددة لها في القوانين النافذة .

إن المرحلة الراهنة التي تشهدها بلادنا في هذه الظروف الاستثنائية تتطلب دعم السياسات الحكومية والتطبيق الصارم لقرار مجلس القيادة الرئاسي رقم (١١) لسنة ٢٠٢٥م بشأن الموافقة على خطة أولويات الاصلاحات الاقتصادية الشاملة بهدف معالجة الاختلالات القائمة في عملية تحصيل وتوريد الموارد العامة وإلزام كافة الجهات والمحافظات بتوريد كافة الايرادات المركزية إلى الحسابات المخصصة لها (حساب الحكومة العام) طرف البنك المركزي اليمني وفروعه في المحافظات ومنع تجنيب أو الصرف من الموارد تحت أي مبرر.

ولكي تستطيع الأجهزة الرقابية من القيام بمهامها الرقابية المحددة لها بموجب القوانين النافذة ودعم عملية الاصلاحات المالية والاقتصادية وتنفيذها وتحقيق أهدافها فإنه يتعين دعم الاجهزة الرقابية ومنحها الاستقلالية المهنية والمالية والوظيفية كون شحة الموارد المالية والبشرية تمثل أهم التحديات التي تواجهها وتقديم المساعدة اللازمة لها في بناء قدرات موظفيها وتطوير مهاراتهم بمزيد من برامج التأهيل والتدريب وحماية كوادرها من مختلف أشكال التدخلات والتهديد عند قيامهم بمهاهم الرقابية.

أولاً: الإطار العام للأجهزة الرقابية في اليمن:

لمحة عن الأجهزة الرقابية مهامها واختصاصها وصلاحياتها وأهدافها:

طبقاً للنظام القانوني الساري في بلادنا فإن الرقابة المالية تأخذ بنظام تعدد الرقابات المالية من خلال الفصل بين وظائف وأدوار ومسئوليات وتبعية كل من الرقابات البرلمانية والداخلية والتنفيذية من جهة وبين وظائف وأدوار ومسئوليات وتبعية الرقابة الخارجية في الدولة من جهة أخرى حيث نظم المشرع الوطني الرقابة البرلمانية في الدستور وقانون لائحة مجلس النواب ونظم الرقابة التنفيذية والداخلية في القانون المالي واللوائح المرتبطة بها بينما نظم القانون الرقابة الخارجية التي تقوم بها الأجهزة الرقابية على النحو التالي :

أ ـ الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة :

تم انشأ الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بعد دمج الجهازين آنذاك بموجب القانون رقم (٣٩) لسنة١٩٩٢م الذي حدد الجهات التي تخضع لرقابته ومنها وحدات الجهاز الإداري للدولة ممثلة بجميع الوزارات والمصالح والأجهزة الحكومية وفروعها والوحدات الاقتصادية في القطاع العام والمختلط والمتمثلة في المصارف والمؤسسات والهيئات والشركات وغيرها من الأشخاص المعنوية العامة التي تملكها الدولة ملكية كاملة أو تساهم فيها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

كما تشمل رقابة الجهاز المجالس المحلية المنتخبة في الوحدات الإدارية والوحدات المعانة والمتمثلة في الجمعيات التعاونية ذات النفع العام والنقابات والتنظيمات الشعبية المختلفة أو أي جهة تقدم لها الدولة اعانة أو مساعدة نقدية أو عينية أو أية مزايا أخرى.

*** أهداف الجهاز:**

يهدف الجهاز من خلال ممارسة المهام والاختصاصات المخولة له بمقتضى القانون إلى عدد من الأهداف منها:

- تحقيق رقابة فعالة على الأموال العامة والتأكد من حسن ادارتها من حيث الاقتصاد والكفاءة والفعالية .
- المساهمة في تطوير أداء الوحدات الخاضعة لرقابته وعلى الأخص في المجالات المالية والإدارية .
- المساهمة في تطوير ورفع مستوى أداء مهنة المحاسبة والمراجعة .

*** اختصاصات الجهاز:**

- مراقبة مختلف الجهات في مجال الإيرادات والمصروفات عن طريق قيامه بالمراجعة والتفتيش على السجلات والتثبت من أن التصرفات المالية والقيود المحاسبية قد تمت بطريقة نظامية .
- مراجعة مختلف الإيرادات الناتجة عن سائر التصرفات في الأموال العامة وبحث أوجه الاستخدام لها .

- فحص ومراجعة أعمال المشتريات والمقاولات والاشغال العامة وعقود التوريد والخدمات والتحقق من أنها تمت بطريقة نظامية .

- فحص أنظمة الرقابة الداخلية واجراءات الضبط الداخلي والتأكد من كفايتها وكشف المخالفات المالية والتعرف على جوانب الخلل واقتراح وسائل تلافيها .

- مراجعة القروض والسلف والمساعدات والتسهيلات الائتمانية التي عقدتها الدولة والمنح والهبات والتبرعات والحسابات الختامية لمختلف الجهات ومراجعة الحساب الختامي عند تنفيذ الموازنة العامة للدولة والموازنات الملحقة والمستقلة وابداء الملاحظات بشأنها .

- عند اكتشاف الجهاز لارتكاب فعل أو امتناع عن فعل يعاقب عليه القانون ويضر بالمصلحة العامة يقوم بضبط المستندات واحاطة الجهة الإدارية المختصة بتقرير مشفوع بالإجراءات القانونية الموصي بها فاذا تقاعست عن اتخاذ الإجراءات القانونية خلال ثلاثين يوماً على الأكثر يحق للجهاز إحالة الموضوع إلى الجهات القضائية المختصة مباشرة .

*** أساليب مباشرة الرقابة :**

والمقصود بأساليب مباشرة الرقابة أنواع الرقابة التي يقوم بها الجهاز ... ، فالرقابة لها أنواع مختلفة من الاساليب الرقابية لكل منها صفات معينة تختلف عن الآخر وقد نظم القانون بعض أنواع الرقابة بحسب الآتي :

- الرقابة السابقة :

وهي تعني قيام أجهزة الرقابة بتدقيق ومراقبة صحة ودقة الأنشطة الاقتصادية والمالية قبل تنفيذها وصرف أو قبض المبالغ الناجمة تبعاً لها .

ولهذا النوع من الرقابة مزايا وعيوب ومن مزاياها اكتشاف الأخطاء قبل حدوثها وتساهم في الحد من التصرفات غير الاقتصادية كما تساعد على تفادي الوقوع في المخالفات المالية والإدارية .

أما عيوب هذا النوع من الرقابة فهي تؤدي إلى ارتباك في الإدارة وضياع المسئولية وتشتيتها وزيادة الروتين والابطاء في تنفيذ الأعمال .

ولأجل ذلك يقتصر استخدام هذا النوع من الرقابة في مجال تنفيذ عقود الأعمال وفي مجال المناقصات العامة والمشاريع الاقتصادية .

والرقابة السابقة الفعالة أمر ضروري من أجل إدارة الأموال العامة إدارة سليمة .

- الرقابة اللاحقة :

وتعد الرقابة اللاحقة هي أصل الرقابة التي تقوم بها الأجهزة الرقابية وهي تتم بعد القيام بتنفيذ العمليات والانشطة المالية وعلى الرغم من عيوب هذا النوع من الرقابة واكتشاف المخالفات المالية والإدارية بعد حدوثها إلا أن لها مزايا عديدة من حيث شمولها وعدم شتات المسئولية وازدواجية الإدارة كما حدث في الرقابة السابقة .

- الرقابة المصاحبة :

ويتم القيام بهذا النوع من الرقابة عن طريق القيام أجهزة الرقابة بالأعمال الرقابية بعد تنفيذ الأعمال أو العمليات مباشرة أو أثناء تنفيذها وتسمى بالرقابة المصاحبة أو المتزامنة وهذه الرقابة تجمع بين مزايا الرقابة المالية السابقة ومزايا الرقابة المالية اللاحقة حيث تتم أولاً بأول بعد تنفيذ العمليات مباشرة ، ومن عيوب هذا النوع من الرقابة أنها تحتاج إلى عدد أكبر من المراجعين والفاحصين عند القيام بأعمال الرقابة .

- الرقابة المستندية :

وهي الرقابة التي تشمل مستندات الصرف والقبض الخاصة بالوحدة الخاضعة للرقابة وكذلك مستنداتها الفرعية الأخرى مثل الإيصالات ومحاضر فحص الاستلام والتسليم وهي كافة الوثائق والسجلات للتحقق من دقة الأرقام .

(ب) الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد :

- تم انشاء الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد بموجب القانون رقم (٣٩) لسنة ٢٠٠٦م بعد مصادقة بلادنا على الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد بموجب القانون رقم (٤٧) لسنة ٢٠٠٥م واعتبار بلادنا أحد أطراف هذه الاتفاقية و تنفيذ أحد استحقاقاتها اذ نصت المادة (٦) من الاتفاقية الأممية لمكافحة الفساد الصادرة في عام ٢٠٠٣م على أن تلتزم كل دولة وبمقتضى تشريعاتها الوطنية على إنشاء هيئات مستقلة تعنى بمكافحة الفساد ويوفر لها القدر المناسب من الموارد المالية والبشرية والاستقلالية للقيام بمهامها .

و حدد القانون للهيئة ممارسة عدد من المهام والاختصاصات منها :

- اعداد وتنفيذ السياسات العامة الهادفة إلى مكافحة الفساد .
- وضع استراتيجية وطنية شاملة لمكافحة الفساد واعداد وتنفيذ الآليات والخطط والبرامج المنفذة لها .
- اتخاذ التدابير الكفيلة بمشاركة المجتمع المحلي ومنظمات المجتمع المدني في التعريف بمخاطر الفساد والوقاية منه .

- دراسة وتقييم التشريعات المتعلقة بمكافحة الفساد واقتراح مشاريع التعديلات لمواكبتها للاتفاقيات والمعاهدات الدولية المصادقة عليها .

- تلقي التقارير والبلاغات والشكاوى بخصوص جرائم الفساد والتحري والتصرف فيها طبقاً للقانون.

- تلقي اقرارات الذمة المالية.

- التحقيق مع مرتكبي جرائم الفساد واحالتهم إلى القضاء.

- اتخاذ الإجراءات اللازمة لإنهاء أو فسخ أي عقد تكون الدولة طرفاً فيه إذا تبين إنها ابرمت بناءً على مخالفة للقوانين النافذة وتلحق ضرراً بالصالح العام بالتنسيق مع الجهات المختصة.

- **<u>جر ائم الفساد والعقوبات:</u>**

- حدد القانون مختلف جرائم الفساد ومنها الجرائم الماسة بالاقتصاد والوظيفة العامة والجرائم المخلة بسير العدالة واختلاس الممتلكات في القطاع الخاص المنصوص عليها في قانون العقوبات بالإضافة إلى جرائم التزوير والتهريب الجمركي والتهرب الضريبي وجرائم غسل العائدات الناتجة عن جرائم الفساد.

- **<u>إجراءات الضبط والتحقيق والمحاكمة:</u>**

منح القانون للهيئة إجراءات الضبط والتحقيق بالتنسيق مع الجهات المختصة وتعقب وضبط وحجز واسترداد ومصادرة الأموال والعائدات المتحصلة من جرائم الفساد وفقاً للأحكام والقواعد والاجراءات المقررة في القوانين والاتفاقيات النافذة.

كما منح القانون للهيئة التنسيق مع الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة في جمع الأدلة والمعلومات المتعلقة بجرائم الفساد واحالة المتهمين إلى النيابة العامة .

- التنسيق مع وسائل الإعلام لتوعية المجتمع وتبصيره بمخاطر الفساد وآثاره وكيفية الوقاية منه .
- اتخاذ الاجراءات والتدابير اللازمة لاسترداد الأموال والعائدات الناتجة عن جرائم الفساد بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة .

- **<u>أهداف الهيئة :</u>**

- منع الفساد ومكافحته ودرء مخاطرة وآثاره وملاحقة مرتكبيه وحجز و استرداد الأموال والعائدات المترتبة عليه .

- تعزيز مبدأ التعاون والمشاركة مع الدول والمنظمات الدولية والإقليمية في البرامج والمشاريع الدولية الرامية إلى مكافحة الفساد .
- ارساء مبدأ النزاهة والشفافية في المعاملات الاقتصادية والمالية والإدارية وبما يكفل تحقيق الإدارة الرشيدة لأموال وموارد وممتلكات الدولة والاستخدام الأمثل لها .
- تفعيل مبدأ المساءلة وتعزيز الدور الرقابي للأجهزة المختصة والتيسير على أفراد المجتمع في اجراءات حصولهم على المعلومات ووصولهم إلى السلطات المعنية .
- تشجيع وتفعيل دور المؤسسات ومنظمات المجتمع المدني في المشاركة الفاعلة والنشطة في محاربة الفساد وتوعية افراد المجتمع بمخاطرة وتوسيع نطاق المعرفة بوسائل وأساليب الوقاية منه .

(ج) استقلالية الأجهزة الرقابية :

تعتبر الاستقلالية للأجهزة الرقابية الركيزة الأساسية لعملها والقيام بمهامها واختصاصاتها المحددة لها بموجب القانون وأجمع الفقه الرقابي على ان الأساس الذي يحكم عنصر الاستقلالية هو النظام الدستوري وتوفير الاستقلال اللازم عن الرقابة التنفيذية ومنح الرقابة المالية للأجهزة الرقابية على إدارة المال العام والتصرف فيه من قبل مختلف سلطات وأجهزة ووحدات الدولة .

ويلاحظ تعدد الرقابات المالية التي تمارسها السلطة التشريعية ممثلة بمجلس النواب والرقابة الداخلية والتنفيذية المحددة في القانون المالي واللوائح المنظمة لذلك ... ، أما الرقابة الخارجية فهي التي تمارسها الأجهزة الرقابية .

ارتباطاً بأهمية الاستقلالية باعتبارها ركن أساسي لعمل الأجهزة الرقابية أكدت المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة (الانتوساي) وإعلان ليما على مبدأ استقلال الأجهزة الرقابية عن كل تدخل للسلطة التشريعية والتنفيذية .

أن من أهم المحاذير التي تبرز في الواقع العملي عدم الحاق هذه الأجهزة بالسلطات العليا بالدولة وعدم خضوعها للتأثيرات السياسية على أداء وظائفها الرقابية .

تعريف الاستقلالية :

نص قانون مكافحة الفساد أن الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد كيان مستقل يتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري وتمارس مهامها بحرية وحياد وموضوعية ولا يجوز لأي شخص أو جهة التدخل في شؤونها بأي صورة واعتبار ذلك جريمة يعاقب عليها القانون.

- بينما نص قانون الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة على أن الجهاز مستقل في أداء مهامه ولا يجوز لأي جهة التدخل في شؤونه أو فروعة أو موظفيه بأي صورة كانت.

- كما منح القانون (٣٩) لسنة ٢٠٠٦م بشأن مكافحة الفساد رئيس الهيئة الصلاحيات المخولة لرئيس الوزراء فيما يخص شؤون موظفي الهيئة بالإضافة إلى صلاحيات وزير المالية والخدمة المدنية فيما يتعلق باستخدام الاعتمادات المقررة وتنظيم أعمالها وشؤون موظفيها .

- مساهمة الأجهزة الرقابية في تحسين كفاءة الانفاق العام وإدارة الموارد :

تلعب الرقابة بأنواعها المالية والإدارية والفنية دوراً محورياً في تعزيز استخدام الموارد العامة بكفاءة، فهي تمثل الادارة التي تضمن أن المال العام يصرف في الأوجه المخصصة له ، وإن الأداء الحكومي يسير وفق خطط مدروسة تحقق المصلحة العامة ، وتساهم الرقابة في تحقيق ذلك من خلال عدة جوانب أبرزها :

- الحد من المخالفات المالية والإدارية عبر اكتشاف التجاوزات المالية والإدارية ومنع سوء استخدام الموارد .
- توجيه الإنفاق نحو الأولويات الصحيحة من خلال التحقق من التزام الجهات الحكومية بالخطط والبرامج المعتمدة .
- تحسين فعالية البرامج والمشاريع الحكومية عبر تقييم الأداء وتقديم توصيات لتحسين التنفيذ وجودة الخدمات .
- دعم صناع القرار بتوفير تقارير دقيقة تساعد في وضع سياسات مالية واقعية وفعالة .
- تعزيز الانضباط المالي والإداري وإلزام الجهات بالمعايير والقوانين مما يرفع من جودة إدارة الموارد العامة .

- **دور مبادئ الشفافية والمساءلة في تعزيز ثقة المجتمع والمانحين ببرامج الاصلاحات المالية والاقتصادية:**

تعد الشفافية والمساءلة الركيزتين الأساسيتين لبناء الثقة بين الحكومة والمجتمع والمانحين وبدنوهما لا يمكن لأي إصلاح مالي أو إقتصادي أن ينجح ، فإتاحة المعلومات المالية للجمهور ووضوح الإجراءات

الحكومية ومحاسبة المسؤولين عند التقصير كلها عوامل تخلق مناخاً من الاطمئنان والموثوقية ويتجلى دور الشفافية والمساءلة في النقاط التالية :

- تعزيز ثقة المجتمع عبر اظهار إدارة واضحة وعلنية للمال العام مما يقلل الشكوك ويزيد الشعور بالعدالة .
- تعزيز ثقة المانحين لأن الجهات الممولة تحتاج إلى ضمان أن اموالها تستخدم بالشكل الصحيح ووفق معايير واضحة .
- دعم برامج الإصلاح المالي والاقتصادي من خلال توفير بيانات دقيقة تعكس الواقع وتساعد على اتخاذ قرارات سليمة .
- مكافحة الفساد بفضل الإعلان عن الإجراءات والموازنات والمشتريات مما يقلل فرص المحاباة و العمولات .
- تحسين جودة الحوكمة عبر ترسيخ ثقافة المساءلة التي تجعل كل مسؤول مدركاً لتبعات قراراته وأدائه.
- الرقابة تساعد في كشف الاختلالات والتحديات داخل المؤسسات، مما يمكّن الحكومة من تعديل مسارات الإصلاح وفق المعلومات الحقيقية .

- **<u>كيف يمكن للأجهزة الرقابية إنجاح خطة الإصلاحات الاقتصادية في اليمن؟</u>**

يمكن للأجهزة الرقابية أن تلعب دوراً محورياً وفعالاً في دعم الإصلاحات إذا توفرت لها الصلاحيات والإمكانات. ويتم ذلك عبر ما يلي:

١ - تطوير المنظومة الرقابية.

- تحديث اللوائح والتشريعات المنظمة لعمل الأجهزة الرقابية .
- توحيد المرجعيات الرقابية وتقليل ازدواجية المهام .

٢ - تعزيز الشفافية والإفصاح:

- إلزام الجهات الحكومية بنشر تقارير الإنفاق والعقود والمناقصات .
- إصدار تقارير دورية علنية لأعمال الأجهزة الرقابية .

٣ - الرقابة على الموازنة قبل وبعد الصرف .

متابعة التحصيلات الضريبية والجمركية .

٤ - مراقبة المنح والمساعدات الخارجية والتأكد من توجيهها في مساراتها.

٥- دعم الإصلاحاته المؤسسية .

تقييم أداء الوزارات والمؤسسات العامة.

كشف نقاط الضعف والاختلالات البنيوية وإعداد توصيات للإصلاح المؤسسي.

٦. بناء القدرات البشرية للأجهزة الرقابية .

- تدريب الكوادر على معايير المحاسبة الدولية.

- إدخال التكنولوجيا في العمل الرقابي (الرقابة الإلكترونية) .

٧- التنسيق مع الشركاء في برنامج الإصلاحات المالية والإدارية.

تعزيز التعاون مع وزارة المالية، البنك المركزي، الأجهزة القضائية، وهيئة مكافحة الفساد، والمانحين الدوليين.

تبادل المعلومات لضمان وحدة أهداف برنامج الإصلاحات.

ان نجاح الأجهزة الرقابية في اداء دورها الرقابي يساهم في تنفيذ الخطة والاصلاحات المالية مما يمكن الحكومة من معالجه اي اختلالات في تنفيذ الخطة ويساعد في انجاحها وتحقيق نتائجها بشكل فعال .

- **<u>العلاقة بين الرقابة والإصلاحات المالية والاقتصادية :</u>**

العلاقة بين الرقابة التي تقوم بها الأجهزة الرقابية بمختلف اشكالها وبحسب الصلاحيات والاختصاصات المخولة لها بموجب القوانين النافذة والإصلاحات المالية والاقتصادية الشاملة حيوية ومتكاملة وتلعب دور أساسي في تعزيز قيم الشفافية والمساءلة في الإدارة المالية وتساهم في تنفيذ الإصلاحات وتحقيق أهدافها:

- **<u>تعزيز الشفافية :</u>**

الرقابة تساعد على تعزيز الشفافية في الإدارة المالية من خلال تقديم معلومات دقيقة وموثوقة عن الأداء المالي .

- **<u>تحسين المساءلة :</u>**

الرقابة تعمل على تحسين المساءلة في الإدارة المالية من خلال محاسبة المسئولين عن أدائهم المالي .

- **منع الفساد :**

تساعد الرقابة على منع الفساد من خلال الكشف عن المخالفات المالية والتحري والتحقيق فيها .

- **أهمية الرقابة في الإصلاحات المالية :**

- تعزيز الثقة :

الرقابة تعزز ثقة المواطنين والمجتمع والمستثمرين في الإدارة المالية .

- تحسين الأداء المالي :

الرقابة تساعد على تحسين الأداء المالي من خلال الكشف عن المخالفات المالية والإدارية .

- دعم التنمية الاقتصادية :

تساهم الرقابة في دعم التنمية الاقتصادية من خلال تعزيز الاستقرار المالي.

ألتحديات التي تواجهه عمل الأجهزة الرقابية :

- **الاستقلالية :**

- تاثير العوامل السياسية و الإدارية بعمل الأجهزة الرقابية .
- عدم توفر حماية كافية لكادر الأجهزة الرقابية من التدخلات والضغوط.

- **قصور الموارد البشرية والمالية :**

- شح الموازنات التشغيلية المخصصة للأجهزة الرقابية.
- نقص الكوادر المؤهلة والمدربة على المعايير الدولية للمراجعة.
- تعزيز البنية التكنولوجية الداعمة للعمل الرقابي.

- **تعزيز اليات التنسيق بين الأجهزة الرقابية:**

- تفعيل اليات التنسيق بين الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة طبقا للقانون .
- انشاء قاعدة بيانات مشتركة في قضايا الأموال العامة .

- **ضعف الشفافية والإفصاح داخل المؤسسات الحكومية:**

- عدم التزام الكثير من الجهات بنشر البيانات المالية وتقارير الإنفاق.
- إخفاء أو تعطيل وصول الأجهزة الرقابية إلى مستندات ووثائق مهمة.

- العمل على سرعة البت في قضايا الفساد وأحالتها للقضاء.
- أهمية التزام الجهات الخاضعة للرقابة الأجهزة الرقابية بتنفيذ التوصيات الصادرة عنها ..

أهمية قيام الأجهزة الرقابية بالكشف المبكر عن المخالفات المالية و الإدارية و قضايا الفساد

وسائل تفعيل أدوار الأجهزة الرقابية :

١-تعزيز الاستقلالية المؤسسية :

- العمل على تعديل التشريعات الرقابية لضمان تعزيز الاستقلالية و الاستفادة من افضل التجارب .
- توفير الحماية اللازمة لكوادر الأجهزة الرقابية من المراجعين والمحققين من أي تدخل أو تهديد .
- مسائلة الجهات التي تعرقل عمل الأجهزة الرقابية.

٢-توفير الموارد البشرية والمالية:

- اعتماد موازنات مستقلة تدرج رقما واحدا ضمن الموازنة العامة للدولة ودون تعرضها للمساس او حجب أي بند من بنودها .
- دعم الأجهزة الرقابية بالموارد البشرية التي تتمتع بكفاءة وتدريب كوادرها .
- إنشاء برامج تدريب متقدمة وفق معايير.INTOSA (المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية و المحاسبة) .

٣- بناء نظام رقابي إلكتروني شامل:

- رقمنة عمليات المتابعة والفحص والمراجعة.
- استخدام أنظمة ذكاء اصطناعي لكشف الأنماط المالية المشبوهة.
- إنشاء بوابة موحدة لتبادل البيانات بين الأجهزة الرقابية والمالية.

٤- .تعزيز الشفافية والمساءلة :

- إلزام الجهات الحكومية بنشر تقارير الإنفاق والعقود.
- نشر تقارير الرقابة الرئيسية بشكل علني لتعزيز الثقة العامة.
- تمكين المجتمع المدني والإعلام من الدور الرقابي.

٥- تفعيل التنسيق بين الأجهزة الرقابية :

- إنشاء مجلس تنسيقي أعلى يضم كافة اطراف المنظومة الوطنية للنزاهة .
- توحيد قاعدة البيانات المالية على مستوى الدولة..

٦- تطوير بيئة العمل القانونية والقضائية :

- تسريع إجراءات التحقيق والإحالة للقضاء في قضايا الفساد.
- دعم مهام و اختصاصات النيابات المختصة بقضايا الأموال العامة.
- متابعة تنفيذ التوصيات الرقابية من قبل الجهات الخاضعة للرقابة .

٧- اعتماد منهج الرقابة المبنية على المخاطر:

- ترتيب أولويات الفحص وفقاً لحجم الموارد المالية وأثرها.
- التركيز على القطاعات الحساسة (الجمارك – الضرائب – النفط – المشتريات الحكومية).
- تحليل البيانات المالية للكشف المبكر عن الاختلالات.

٨- تعزيز الرقابة على الإيرادات والإنفاق العام :

- الرقابة على تنفيذ الموازنة قبل الصرف وبعده.
- التأكد من توريد جميع الموارد العامة إلى الحساب الحكومي الموحد.
- ضبط المشتريات والمناقصات وفقاً لقواعد النزاهة.

- **النتائج والتوصيات:**

- **النتائج:**

-

- **النتائج:**

١. وجود منظومة رقابية متعددة تمارس أنواع مختلفة من الرقابة طبقا للقانون .
٢. شحة الموارد والقدرات الرقابية البشرية والمالية، مما يحد من قدرة الأجهزة الرقابية على تنفيذ مهامها بالشكل المطلوب ومتابعة الإصلاحات الاقتصادية.

٣. وجود تحديات كبيرة في تحصيل الموارد العامة وتوريدها إلى الحسابات القانونية، وهو ما يجعل الرقابة ضرورة لضمان نجاح خطة الإصلاحات الاقتصادية.
٤. ضعف الشفافية والإفصاح المالي لدى عدد كبير من المؤسسات الحكومية، مما يؤثر على ثقة المجتمع والمانحين ويعرقل تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي.
٥. الحاجة الماسة إلى رقمنة العمل الرقابي وتبني أنظمة إلكترونية حديثة للرقابة على المال العام والموارد.
٦. نجاح أي خطة إصلاحات مالية واقتصادية مرهون بوجود أجهزة رقابية قوية وقادرة وذات استقلالية، كون الرقابة تمثل الضامن الأساسي لترشيد الإنفاق وتحسين إدارة الموارد

توصيات لتعزيز دور الرقابة في إنجاح الإصلاحات الاقتصادية والمالية في اليمن:

- **أولاً: توصيات تشريعية ومؤسسية:**

- تحديث القوانين المنظمة لعمل الأجهزة الرقابية بما ينسجم مع المعايير الدولية.
- تعزيز استقلالية الأجهزة الرقابية مالياً وإدارياً لضمان عدم تأثرها بالضغوط السياسية.
- توحيد المرجعيات الرقابية وتقليل التداخل بين مهام الأجهزة المختلفة (الجهاز المركزي – هيئة مكافحة الفساد – النيابة).
- إقرار نظام رقابة مبني على المخاطر لتوجيه الجهود لمكافحة الفساد والوقاية منه.

- **ثانياً: توصيات لتعزيز الشفافية والمساءلة:**

- إلزام المؤسسات الحكومية بنشر البيانات المالية وتقارير الإنفاق والعقود والمشتريات بشكل دوري.
- تفعيل الدور الرقابي للمجتمع المدني والإعلام عبر إتاحة المعلومات وتشجيع الرقابة الشعبية.
- تحسين مستوى الإفصاح للمساعدات والمنح الدولية لضمان توجيهها وفق خطط وبرامج الإصلاح.

- **ثالثاً: توصيات لتعزيز مكافحة الفساد:**

- إنشاء قاعدة بيانات مركزية مشتركة بين الأجهزة الرقابية للكشف المبكر عن المخالفات والتلاعب المالي.

- تعزيز حماية الشهود والمبلغين عن الفساد وتوفير قنوات آمنة لاستقبال الشكاوى.
- تسريع إجراءات التحقيق والإحالة للقضاء في قضايا الفساد والاختلاس لضمان الردع العام.

- **رابعاً: توصيات لتحسين كفاءة إدارة المال العام:**

- تفعيل الرقابة المسبقة واللاحقة على الموازنة، وضبط الصرف في أوجهه القانونية.
- إصلاح نظام المشتريات والمناقصات لضمان الشفافية والتنافسية.
- تعزيز الرقابة على الإيرادات الضريبية والجمركية وتطبيق الأنظمة الإلكترونية للحد من التهرب.
- مراقبة استخدام المنح الدولية وربطها بخطط الإصلاحات بدلاً من توزعها العشوائي.

- **خامساً: توصيات لبناء القدرات واستخدام التكنولوجيا:**

- تدريب الكوادر الرقابية على المعايير الدولية للمراجعة والمحاسبة.
- التحول نحو الرقابة الإلكترونية عبر استخدام النظم المحوسبة والذكاء الاصطناعي لتعقب العمليات المالية.
- إدخال نظم بيانات مالية موحدة بين الوزارات والمؤسسات لتسهيل المتابعة والرقابة.

- **سادساً: توصيات لتعزيز التنسيق والشراكة بين الأجهزة الرقابية :**

- تنسيق الجهود بين الأجهزة الرقابية ووزارة المالية والبنك المركزي وهيئة مكافحة الفساد.
- تعزيز التعاون مع المانحين الدوليين للاستفادة من الخبرات والدعم الفني في تطوير الرقابة المالية.
- إشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني في متابعة تنفيذ مشاريع البنية التحتية والبرامج الحكومية.

المراجع :

- **القانون رقم (٣٩) لسنة ٢٠٠٦م بشأن مكافحة الفساد ولائحته التنفيذية .**
- **القانون رقم (٣٩) لسنة ١٩٩٢م بشأن الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة ولائحته التنفيذية .**
- **الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد .**
- **الاعلانات الدولية بشأن الأجهزة الرقابية**
- **شروحات في التشريع الرقابي .**